İslam Tetkikleri Dergisi
Journal of Islamic Review

İSTANBUL UNIVERSITY PRESS

İslam Tetkikleri Dergisi - Journal of Islamic Review 11, 2 (2021): 1013-1023
DOI: 10.26650/iuitd.2021.876089 Araştırma Notu / *Research Note*

التقريب المختصر لمسألتي تعجيل وتأجيل الزكاة مع بيان الحكم والأثر

A Brief Approximation of The Issues of Accelerating and Deferring Zakat, with an Explanation of The Ruling and The Effect

Mohanad Mustafa Aqaileh[1], Ibrahim Abdalhaleem Obada[2]

[1]**Sorumlu yazar/Corresponding author:**
Mohanad Aqaileh, Yarmouk University, Irbid, Jordan
E-posta: mohanadaqaileh1@gmail.com ORCID: 0000-0003-4701-7777

[2]**Ibrahim Abdalhaleem Obada,** Yarmouk University, Irbid, Jordan
ORCID: 0000-0003-3519-8507

Başvuru/Submitted: 07.02.2021 • **Revizyon Talebi/Revision Requested:** 10.08.2021 • **Son Revizyon/Last Revision Received:** 16.08.2021 • **Kabul/Accepted:** 16.08.2021

Atıf/Citation: Aqaileh, Mohanad Mustafa & Obada, Ibrahim Abdalhaleem. A Brief Approximation of The Issues of Accelerating and Deferring Zakat, with an Explanation of The Ruling and The Effect. *İslam Tetkikleri Dergisi-Journal of Islamic Review 11/2* (Eylül 2021): 1013-1023.
https://doi.org/10.26650/iuitd.2021.876089

الملخص:

لقد بين هذا البحث من خلال أهداف الدراسة، حكم تعجيل وتأجيل الزكاة، وهو من القضايا الفقهية المهمة اليوم، رغم أن التأصيل في المسألتين قديم، ولكن النوازل المعاصرة تحتاج لمتابعة مستمرة، وخصوصاً في ظل ظهور الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في السنوات الأخيرة.

واتبع الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، تناول من خلالها مبحثين رئيسيين تحدثا عن نبذة في مفهومي التعجيل والتأجيل، ثم ذكر أدلة المانعين وأدلة المجيزين، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهما، وتطرق في البحث لأهمية تعجيل الزكاة في ظل الأزمات الاقتصادية، ومنها أزمة كورونا التي يعيشها العالم اليوم.

كما توصل البحث إلى أن تعجيل الزكاة وتأجيلها، يؤثران في النمط الاستهلاكي المعتاد، ويضاف إلى ذلك ضرورة النظر في البدائل التي قد يتبعها ولي الأمر أو الجهات المختصة في تنظيم النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي.

كما تتجلى أهمية تعجيل الزكاة وتأثيرها القوي في ظل الحاجة الماسة لها، فتعتبر ركيزة أساسية ومهمة وأداة فعالة في النظام المالي. هذا ما حاول أن يبينه الباحث، في ذكر نقاط مختصرة ودقيقة للغاية، والموازنة بين الجانب الشرعي

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

للمسألتين والجانب الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن تعجيل الزكاة اليوم أمرٌ مهم، وأداة قوية ومؤثرة في ظل الأزمة التي يشهدها العالم.

الكلمات المفتاحية:
الزكاة، تعجيل، تأجيل، أحكام، آثار.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله الطاهرين وأصحابه الذين عملوا على نشر هذا الدين بالحجة والدليل الواضح المبين أما بعد:

فرض الله سبحانه وتعالى على عباده الزكاة، ليطهرهم بها فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [التوبة: 103]. وقد شددت الشريعة الإسلامية على فريضة الزكاة، وعنيت بها عناية قوية، مما قد يتخلص المجتمع من الاكتناز وتكدس الثروة في أيدي طبقة معينة لا تراعي المصلحة العامة وبالأخص مصلحة الفقير، وحثت على تأديتها لمصارفها المعروفة عند اكتمال شروطها المنصوص عليها في الكتاب والسنة النبوية المطهرة.

ونظراً للمستجدات المعاصرة، وما يتطلبه الوضع الاقتصادي الراهن من ظروف صعبة قد أثرت على الطبقة الفقيرة والمجتمع ككل، قد ظهرت دراسات عدة تبحث في قضيتين مهمتين ألا وهما تعجيل وتأجيل الزكاة، حسب ما تقتضيه الضرورة وتستدعيه الحاجة، مع مراعاة مسألة الحول الزمني الذي يعتبر شرطاً أساسياً من شروط الزكاة.

وقد تقتضي المصلحة العامة وحاجيات المجتمع لذلك، ولا ننسى أن الشريعة الإسلامية جاءت لتراعي تلك المصالح، وتقدم أنموذجاً متكاملاً في الإدارة الاقتصادية التي لطالما تحدث بها الكثير من أصحاب النظريات المختلفة، ولكن نشاهد أن شريعتنا رسمت لنا طرق مختلفة تماماً وواقعية ملموسة تساهم في حل كل الإشكالات التي تعترضنا.

وتتمثل مشكلة البحث في بيان حكم تعجيل وتأجيل الزكاة والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهما، من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة هي:

1. ما مفهوم تعجيل وتأجيل الزكاة؟
2. ما أدلة المجيزين والمانعين لتعجيل وتأجيل الزكاة؟
3. ما حكم تأخير الزكاة عن وقت وجوبها؟
4. ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعجيل وتأجيل الزكاة؟

وهدف الدراسة تكمن في بيان حكم تعجيل الزكاة، والخلاف الفقهي بين العلماء، والرأي الراجح في المسألة. وبيان حكم تأجيل الزكاة والخلاف الناشئ بين العلماء، والرأي الراجح في المسألة. وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية، لمسألتي تعجيل وتأجيل الزكاة. وبيان أهمية تعجيل الزكاة في ظل أزمة كورونا.

وتأتي أهمية الدراسة في هذا البحث من خلال ما يلي:

1. تبين هذه الدراسة الحكم الشرعي لمسألتي تعجيل وتأجيل الزكاة، وذكر محل الخلاف بشكل مختصر ومبسط.
2. يستفيد من هذه الدراسة طلاب العلم الشرعي والاقتصادي لزيادة المعرفة وفتح آفاق البحث في هذا الموضوع.
3. يستفيد من هذه الدراسة المؤسسات المالية الزكوية وصانعي القرار لمعرفة أهمية تعجيل الزكاة وأثرها الاقتصادي على المجتمع.

ولقد أجري هذا البحث في جامعة اليرموك مدينة اربد/ الاردن عام 1441هـ _ 2020م.

حيث اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث التي تحدثت عن الموضوع والتعرف على أهمية الزكاة في المجتمع المسلم.

الدراسات السابقة

من خلال البحث في المصادر العلمية وقواعد البيانات وفي حدود علم الباحث هذه أبرز الدراسات السابقة:

1. **دراسة شويعر (2016) " التوقيت الحولي في الزكاة وما يترتب عليها من آثار".**[1] تناولت الدراسة شرائط الزكاة وهو شرط إتمام الحول، في أهم المسائل المتعلقة باشتراط الحول في أهم ما ذكره الفقهاء، والفروع المترتبة عليها، والنوازل المعاصرة المتعلقة بهذا الشرط الأصيل في الزكاة، وتعامل بعض الأشخاص بالسنة الشمسية، كما تناولت مسألة رواتب الموظفين وحولان الحول عليها والخلاف فيها، ومسألة تحويل العملات وهل يقطع الحول، وفي انتهاء الحول وما يترتب عليه من أحكام، وتعجيل الزكاة وما يترتب عليها من آثار، وأيضاً مسألة تأخير الزكاة عن وقت وجوبها وما يترتب عليها من آثار، وتناول أيضاً الخلاف في ابتداء الحول في بعض الأموال ومنها نماء المال، وعروض التجارة بسبب غير الشراء، والعروض التي يملكها للقنية ثم ينوي بها التجارة، والتي يملكها للتجارة ثم ينوي بها القنية، وغيرها من الأمور المعاصرة والمستجدة.
2. **دراسة الخطيب (2012) " نقل الزكاة وإمكانية تعجليها أو تأخيرها ".**[2] تناولت الدراسة محلية صرف أموال الزكاة، وكيفية أداء الزكاة المدخرة في البنوك الأجنبية في الغرب، وبيان حكم نقل الزكاة، وقرارات الندوة الثانية لقضايا الزكاة المعاصرة في الكويت، وحكم تعجيل الزكاة، والمدة التي يجوز فيها تعجيل الزكاة، وحكم تأجيل الزكاة والأسباب الوجيهة لذلك.
3. **دراسة الدايه (2008) " حكم إخفاء الزكاة وتأخيرها ".**[3] تناولت الدراسة أهمية الزكاة، وحكمة مشروعيتها، والترهيب من منعها، وحكم إخفاء الزكاة، ومذاهب العلماء فيه، وأدلة كل مذهب، ومناقشات الاستدلال بها، وذكر الرأي الراجح عند الباحث، مع ذكر مسوغات الترجيح.

إضافة الدراسة:

أهم ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات، أنها تحدثت عن مسألتي تعجيل وتأجيل الزكاة بشكل عام ومختصر (نظرة شمولية)؛ فيستطيع القارئ أن يميز الفرق بين التعجيل والتأجيل من خلال عرض ملخص، يتضمن الأدلة والأحكام، ثم ذكر الآثار على كلتا المسألتين، فقد قام البحث بتغطية الموضوع تغطيةً إجمالية يستفيد منها القارئ ويحصر الأفكار في نقاط معينة سعت الدراسة لتغطيتها.

المبحث الأول: تعجيل الزكاة، الآراء الفقهية والآثار الاقتصادية والاجتماعية.
المبحث الثاني: تأجيل الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: تعجيل الزكاة، الآراء الفقهية والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

1. نبذة عن تعجيل الزكاة.
2. أدلة المجيزين لتعجيل الزكاة.
3. أدلة المانعين لتعجيل الزكاة.
4. الترجيح.
5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعجيل الزكاة.
6. تعجيل الزكاة في ظل أزمة كورونا.

أولاً: نبذة عن تعجيل الزكاة: لقد فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة بين المسلمين، وأمر الأغنياء بأن يخرجوا من أموالهم صدقة تزكيهم وتطهرهم، وحتى لا تمتلئ قلوب الفقراء حقداً وحسداً عليهم، فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: (خُذْ مِنْ

1 الشويعر، عبد السلام، **التوقيت الحولي في الزكاة وما يترتب عليها من آثار**، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، 2016.
2 الخطيب، محمود، **نقل الزكاة وإمكانية تعجيلها أو تأخيرها**، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 2012.
3 الداية، سليمان بن نصر بن أحمد، **حكم إخفاء الزكاة وتأخيرها**، جامعة الأقصى، ج12، ع2، 2008.

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ[4]) وهذا يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المسلم.

والأصل أن الزكاة تُخرج في موعدها المحدد عند اكتمال شروطها المنصوص عليها في الكتاب والسنة النبوية، ومن تلك الشروط حولان الحول، وقد يحدث طارئ معين يستوجب على المجتمع أو الأفراد تعجيل تلك الزكاة قبل حولان حولها، ولتعجيل الزكاة قبل الحول الزمني المحدد لها يجب توفر شرط النصاب، فلا زكاة دون بلوغ النصاب إن كان عند حولان الحول أو قبل حولان الحول، وذكر ابن قدامة تلك المسألة في كتابه المغني فقد قال: (ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب، بغير خلافٍ علمناه، ولو ملك بعض نصابٍ، فعجل زكاته أو زكاة نصاب، لم يجز، لأنه تعجل الحكم قبل سببه. وإن ملك نصاباً فعجل زكاته وزكاة ما يستفيده، وما ينتج منه، أو يربحه فيه، أجزأه عن النصاب دون الزيادة)[5]. فإذن كان السبب في عدم جواز التعجيل قبل ملك النصاب، وهو أنه تعجل الحكم قبل سببه، فلا يجوز تعجيل الزكاة قبل بلوغ نصابها الذي هو سبب لإخراجها، وذلك بإجماع الفقهاء، وهنا ننظر في المسألة، فقد تقرر أن تعجيل الزكاة دون بلوغ نصابها لا يجوز بالإجماع، فماذا بخصوص تعجيل الزكاة قبل موعدها المحدد عند اكتمال نصابها؟ هذه المسألة بحاجة لتتبع آراء الفقهاء وما اعتمدوا عليه من أدلة في إخراج الزكاة قبل الموعد المحدد لوجوبها.

ثانياً: أدلة المجيزين لتعجيل الزكاة: بعدما ذكرنا في المطلب الأول أن التعجيل للزكاة لا يجوز بالإجماع قبل بلوغ نصابها، اختلف الفقهاء في تعجيل الزكاة قبل مضي الحول في الأموال الحولية بعد بلوغ نصابها، وذهب الفقهاء في هذا إلى قسمين: قسم يجيز تعجيل الزكاة وقسم لا يجيز التعجيل بناءً على الأدلة الشرعية واستنباطهم للأحكام الفقهية، وفي هذا المطلب أسوق لكم أدلة المجيزين لتعجيل الزكاة.

وذهب لجواز تعجيل الزكاة عن الحول جمهور الفقهاء من الحنابلة[6]، الحنفية[7]، والشافعية[3]، وهو قول عند المالكية واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية[4].

الدليل الأول: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه (أن العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ، سأل الرسول عليه الصلاة والسلام في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك)[8]. وذكر الشيخ الألباني في إرواء الغليل من طريق علقمة عن عبد الله عن الرسول ﷺ: (إن عم الرجل صنو أبيه، وأن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقة عامين في عام)[9] ورغم أنهم قالوا إن الحديث مرسلاً، إلا أن الشيخ الألباني قال: وهو الذي نجزم به لصحة سندها مرسلاً وهذه شواهد لم يشتد ضعفها فهو يتقوى بها ويرتقي إلى درجة الحسن على أقل الأحوال[10]

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ قبل من عمه العباس تعجيل الزكاة، وأدنى درجات فعل النبي ﷺ الجواز.

الدليل الثاني: أيضاً ما ورد في حديث أبو هريرة رضي الله عنه قال: (بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل وخالد والعباس عم رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله! وأما خالد، فإنكم تظلمون خالدا، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي على ومثلها معها)[11]

والشاهد من الحديث هو قوله ﷺ: (فهي على ومثلها معها) ومعناه: أنه قد تسلف منه صدقة سنتين، فصارت دينا عليه، وقيل: قبض منه صدقة عامين، العام الذي شكى فيه العامل، وتعجيل صدقة عام ثانٍ[12].

---

4 سورة التوبة، آية 103

5 ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، 1388ه، مصر، القاهرة، مكتبة القاهرة، ج2، ص471.

6 مرجع سابق، **المغني**، ج4، ص79.

7 ابن عابدين، محمد أمين، **حاشية ابن عابدين**،1412ه، بيروت، دار الفكر، ج2، ص293.

8 احمد، بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، 1420ه، جماعة مؤسسة الرسالة، ج2، ص192.

9 الألباني، محمد ناصرالدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، 1405ه، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، ج3، ص349.

10 العامر، صالح بن عبد اللطيف، **أحكام تعجيل الزكاة**، 2015، السعودية، الإمام محمد بن سعود، جامعة مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ص17.

11 مرجع سابق، **إرواء الغليل**، ج3، ص350.

12 الشويعر، عبد السلام، **التوقيت الحولي في الزكاة وما يترتب عليها من آثار**، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، سنة16، ص15.

الدليل الثالث: أن سبب وجوب الزكاة ملك النصاب، فيجوز إخراج الزكاة بعد وجود سببها، فالنبي ﷺ جعل السبب وجود النصاب، والحول وصفه، لأنه يقوم به كما تقوم الصفة بالموصوف ولا تقوم الصفة بنفسها[13].

إذن لتوفر السبب جاز التعجيل، كتعجيل الدين قبل موعد آجله، وكفارة اليمين بعد الحلف وقبل الحنث.

الدليل الرابع: ولأن الزكاة حق مالي أُجل رفقاً بصاحب المال، فجاز تعجيله لها قبل محلها، كالدين المؤجل[14].

الدليل الخامس: أن كفارة القتل الخطأ تجب بالموت، ولكن إن أخرجها بعد الجرح، وقبل الموت أجزأت، فكذلك تعجيل الزكاة إن أخرجها قبل الحول[15].

بقي أن نناقش مسألة وردت عند المجيزين لتعجيل الزكاة، ألا وهي المدة التي يجوز فيها تعجيل الزكاة، فبعضهم أجاز أن تعجل الزكاة لأكثر من سنة، وعند بعضهم يجوز تعجيل الزكاة لأيام يسيرة أو قريبة، والبعض لم يجوز الزكاة لأكثر من عام واحد، وقال بعضهم أنه يجوز تعجيل الزكاة لحولين أو أقل، وسبب هذا الاختلاف ذكره ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد، فقد قال: " وسبب الخلاف هل هي عبادة، أو حق واجب للمساكين، فمن قال: عبادة، وشبهها بالصلاة، لم يجز إخراجها قبل الوقت، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة، أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوع[16] «. ولعل سبب الخلاف مبني على القاعدة الفقهية أن تقديم الشيء على سببه ملغي، وعلى شرطه جائز[17].

وهذا النقاش الواسع الذي دار بين هؤلاء الفقهاء -رحمهم الله-واختلافهم في مدة تعجيل الزكاة، هو كما قلنا مبني القاعدة الفقهية السابقة، وأيضاً على فهمهم للنصوص الواردة في السنة النبوية المطهرة، وتضعيف بعضهم لأحاديث يراها البعض صحيحة أو حسنة من طرق أخرى تقوي بعضها بعضاً.

ثالثاً: أدلة المانعين لتعجيل الزكاة

الدليل الأول: قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»[18] وهذا الحديث رواه أبو داود[19] من رواية الحارث الأعور عن علي والحارث هذا وهاه الجمهور ورواه الدارقطني من رواية أنس وعائشة وابن عمر بإسناد ضعيف[20].

الدليل الثاني: أن تعجيل الزكاة تقديم لها على بعض شروط وجوبها، كما لو قدمها على النصاب[21]. وحكي عن الحسن أنه لا يجوز وبه قال ربيعه ومالك وداود الظاهري، حيث لا يجوز تقديم الزكاة قبل تمام الحول وهو من شروط الزكاة، ووقت الزكاة حلول الحول[22].

ولكن هذا الدليل الذي استدلوا به المانعين يرد عليه، بأن النصاب كان سبب رئيسي لوجوب الزكاة وإخراجها لذلك لا يجوز إخراج الزكاة قبل اكتمال نصابها، أما عندما يكتمل النصاب يصبح هذا السبب موجوداً، فأصبح الأداء هنا للزكاة بعد وجود السبب.

الدليل الثالث: قياس تعجيل الزكاة عن وقت وجوبها على تعجيل الصلاة قبل وقتها، حيث إن لكل منهما وقتاً حدده الشرع، فكما لا يصح تقديم الصلاة على وقتها، فلا يصح تقديم الزكاة عن وقت وجوبها[23].

ويرد على هذا القول، بأن الزكاة حق مالي تختلف اختلافا كلياً عن الصلاة أو الصيام، فالصلاة هي عبادة بدنية والصيام كذلك أيضاً، أما الزكاة فهو كما قلنا حق مالي إذا تمت تأديته إلى مستحقيه يسقط مباشرة عن المكلف، فله أن يخرج الزكاة قبل حولان الحول مع وجود النصاب وتبرئ ذمته، أما الصلاة لا تسقط عن المكلف إذا أداها قبل وجوبها، فهذا القياس غير صحيح.

---

13 الجدعاني، حامد بن حميدان، **التعجيل في إخراج الزكاة –دراسة فقهية–**، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ص22+23.

14 مرجع سابق، **التوقيت الحولي في الزكاة**، ص16.

15 مرجع سابق، **التعجيل في إخراج الزكاة**، ص23.

16 ابن رشد، محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، 1425ه، القاهرة، دار الحديث، ج2، ص36.

17 مرجع سابق، **التعجيل في إخراج الزكاة**، ص21.

18 ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، باب من استفاد مالا، (د.ت)، مكتبة دار احياء الكتب العربية، ج3، رقم الحديث: 1792، ص257.

19 أبو داود، **سنن ابي داود**، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، 1430هـ، دار الرسالة العلمية، ط1، ج2، رقم الحديث: 1572، 1573، ص156.

20 الدارقطني، **سنن الدارقطني**، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة بالحول، 1424هـ، مؤسسة الرسالة، ط1، ج2، رقم الحديث: 1887، 1889، 1891. ص467-469.

21 مرجع سابق، **التعجيل في إخراج الزكاة**، ص25.

22 الخطيب، محمود، **نقل الزكاة وإمكانية تعجيلها أو تأخيرها**، 2012، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ص7.

23 مرجع سابق، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ص38.

رابعاً: الترجيح: ويمكن القول، بجواز تعجيل الزكاة كما ورد عند المجيزين لتعجيل الزكاة، ومن خلال النظر في الأدلة التي ساقها المجيزين، وهم الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وقول عند المالكية، تبين بأن تعجيل الزكاة فيه ما فيه من الحرص على مصالح الفقراء وتيسير أمورهم، وشريعتنا الإسلامية جاءت لتراعي مصالح المجتمع وتحقق متطلباته التي تتوافق مع الشرع.

وكما ذكر الشيخ محمد بن العثيمين في الشرح الممتع: أن تعجيل الزكاة من أهل الزكاة، وتأخيرها إلى أن يتم الوجوب من باب الرفق بالمالك، وإلا وجب عليه أن يخرج زكاته من حين ملك النصاب، كما وجب عليه إخراج زكاة الزرع من حين حصاده، فإذا كان هذا من باب الرفق بالمالك، ورضي لنفسه بالأشد، فلا مانع[24]. لذلك تعجيل الزكاة قبل وقت وجوبها يعد من باب الرفق بالمالك، وهنا المالك لهذا المال رضي لنفسه بالأشد ألا وهو إخراج الزكاة قبل موعد وجوبها.

والوقت إذا دخل في الشيء رفقاً بالإنسان، كان له أن يعجله ويترك الإرفاق بنفسه، كالدين المؤجل، وكمن أدى زكاة مال غائب، وإن لم يكن على يقين من وجوبها، ومن الجائز أن يكون المال تالفاً في ذلك الوقت، وأما الصلاة والصيام للذين قارنوا الزكاة فيهما، هما تعبد محض، والتوقيت فيهما غير معقول، فيجب أن يقتصر عليه. وأما المدة التي يجوز فيها تعجيل الزكاة، وعليه يمكن القول والله أعلم، أنه يجوز تعجيل الزكاة لمدة عامين، لحديث العباس رضي الله عنه عندما أذن له النبي ﷺ بتعجيل زكاته لمدة عامين[25].

خامساً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعجيل الزكاة: لتعجيل الزكاة قبل وقت وجوبها آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على المجتمع ككل وعلى الأفراد بشكل خاص، ومن تلك الآثار ما يلي:

1. تقديم الزكاة قبل وقت وجوبها فيه مصلحة تقتضيه حاجات الناس إليها، أو حاجة ولي الأمر لسد حاجات ملحة وضرورية، فتقديمها من الأمور الفاضلة.
2. في تعجيل الزكاة إرفاق بالمكلف، يتيح الشرع للمكلف إخراج زكاته قبل وقت وجوبها، وصاحب الزكاة الذي يحمل هذا الثقل على نفسه يستطيع أن يؤدي هذه العبادة مبكراً، مع بقاء الأجر والثواب كاملاً.
3. بعضهم تكون زكاته بعد حلول شهر رمضان، ولكن يعجل في إخراج زكاته ليدرك فضيلة الزكاة في شهر رمضان المبارك.
4. يزيد عند الفقراء الميل الحدي للاستهلاك، ويؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج[26]، ولا شك أنه وفي ظل الأزمات الاقتصادية يزيد الميل الحدي للاستهلاك، الأمر الذي يتطلب دفع النقود إليهم لتفعيل طلبهم الاستهلاكي.
5. يترتب على تعجيل الزكاة في ظل الأزمات زيادة في الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى إنقاذ المجتمع الاقتصادي من الآثار المترتبة على الأزمات كالبطالة والفقر وغيرها.
6. تحقق معنى التكافل الاجتماعي، مما يحقق المصالح المشتركة فيما بينهم، وأن يكونوا يداً واحدة ضد المعوقات الفردية والجماعية التي تواجههم.
7. نضمن في ظل الأزمات الاقتصادية توفير حد الكفاية بشكل أسرع لجميع أفراد المجتمع.
8. يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة بغية التأثير التخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم[27].

سادساً: تعجيل الزكاة في ظل أزمة كورونا: تزامناً مع هذا البحث ظهر لدينا في العالم أزمة وبائية تستدعي منا أن نتكلم فيها، وخصوصاً أن تلك الأزمة لها آثار اقتصادية كبيرة على المستوى المجتمعي والمستوى الفردي، وكانت الزكاة أداة

24 العثيمين، محمد بن صالح، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، 1422، دار ابن الجوزي، ط1، ج6، ص217

25 مرجع سابق، **مسند الإمام أحمد**، ص192.

26 مرجع سابق، اللاوي، ص13.

27 مرجع سابق، اللاوي، ص13.

إنقاذ من الوضع الراهن، ولطالما كنا كثيراً ننادي بتفعيل دور الزكاة في المجتمع بشكل أوسع، وكُتبت العديد من الأبحاث في السنين الماضية التي تحث على تفعيل دور الزكاة. واليوم بظهور هذا الوباء العالمي (كورونا) حدث لدينا فقر طارئ وبطالة طارئة، فأصحاب العمل الخاص ذوي الدخول المنخفضة التي لم تصل دخولهم في الوضع الطبيعي حد الكفاية اليوم يتعرضون لبطالة طارئة أوقفتهم عن العمل، بسبب تلك الأزمة التي تجتاح العالم.

ونظراً لما سبق قررت بعض الدول تعجيل دفع الزكاة وتوجيهها بالدرجة الأولى للفقراء، وتحمل العبء الكبير مع الدولة لمواجهة أزمة كورونا العالمية.

ومن هذه الدول التي أصدرت فتوى بتعجيل الزكاة المملكة الأردنية الهاشمية، فصدر عن دائرة الإفتاء العام بتاريخ 24/3/2020 مـ القرار الآتي:

«وبسبب الظروف التي نعيشها هذه الأيام، حيث يعيش فريق من الناس دون عمل أو مال، ولا قدرة لهم على تحقيق احتياجاتهم الأساسية، نرى أن يبادر أصحاب الأموال ممن أنعم الله عليهم، بإخراج زكاة أموالهم، وإن لم يحل الحول عليها، ولا نرى تأخيرها لرمضان، حيث تمس الحاجة إليها في هذه الظروف»[28].

أكدت أيضا دائرة الإفتاء أن الدعوة بتعجيل الزكاة كانت لمن ملك النصاب، وجاء في نص الفتوى: « وتجب الزكاة على من ملك نصاباً زكوياً، وحال الحول على ملكه له».[29]

ومن الدول التي أصدرت فتوى بتعجيل الزكاة أيضا، دولة الجزائر الشقيقة بتاريخ 2/4/2020، وجاء في نص الفتوى ما يلي:

« إن الأصل في إخراج زكاة الثروة النقدية والحيوانية أن يكون بعد بلوغ النصاب، ودوران الحول (السنة)، غير أنه إذا عرضت حاجة تقتضي تعجيل الزكاة جاز تعجيلها، لما ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن العباس رضي الله عنه سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك. [أخرجه أحمد والترمذي]. وبناء عليه فإنه يجوز تقديم الزكاة وإخراجها قبل حلول موعدها (أي الحول)، وفي ذلك ما لا يخفى من المصلحة الظرفية التي تعود على فئة من المواطنين، بمساعدتهم على تجاوز صعوبات الحجر الصحي الذي فُرض بسبب الوضعية الاستثنائية».[30]

وتطرقت أيضا دائرة الإفتاء الأردنية لأهم مصارف الزكاة في هذه الأيام في فتوى لها بتاريخ 2/4/2020 مـ وفيها:

« وقد بين الفقهاء أوصاف من يعطى من الزكاة وخاصة الفقراء والمساكين وهم: كل من ليس له مال أو عمل يدر له مالاً يكفيه لحاجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن بالحد اللائق بأمثاله، وما يحقق لهم الكفاية دون حاجة إلى أحد وبدون تقتير على أنفسهم. وبناءً على ما تقدم، فكل من اتصف بواحدة من هذه الأوصاف أو أكثر، جاز إعطاؤه من مال الزكاة، وأما من لم يتصف بأي منها فلا يجوز إعطاؤه من مال الزكاة، ولكن يجوز إعطاؤه من الصدقات والهبات فهذه بابها أوسع والله سبحانه وتعالى يتقبل من المحسنين والمتصدقين، والله أعلم»[31].

وفي نهاية هذا المطلب نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا البلاء وأن يرحمنا برحمته، وأن يعيد الأمن والاستقرار لسائر البلاد هو مولانا فنعم المولى ونعم النصير.

المبحث الثاني: تأجيل الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

-1 نبذة عن تأجيل الزكاة.

-2 أدلة المجيزين لتأجيل الزكاة.

-3 أدلة المانعين لتأجيل الزكاة.

-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتأجيل الزكاة.

---

28 دائرة الإفتاء الأردنية، **جواز إخراج زكاة المال قبل حولان الحول**، رقم فتوى: 3566، 2020. https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3566#.XpTeSJm8aDY

29 مرجع سابق، **دائرة الإفتاء الأردنية.**

30 الجمهورية الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **جواز تعجيل زكاة المال**، 2020.

31 مرجع سابق، دائرة الإفتاء الأردنية، **الزكاة لمن لا عمل له ولا مال يسد حاجته**، فتوى:3568، 2020. https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3568

أولاً: نبذة عن تأجيل الزكاة: تأجيل الزكاة من القضايا المهمة التي ناقشها العلماء، وكُتبت أبحاث عدة في هذا الموضوع، حتى يتبين للناس ماهية التأجيل، وحكمه الشرعي بناءً على الأدلة الواردة في القرآن والسنة النبوية المطهرة، واختلف العلماء في هذا الحكم وخصوصاً أن فريضة الزكاة الأصل فيها، إخراجها في وقت وجوبها إذا حال عليها الحول، ونظروا لبعض الحالات الفردية التي لم يتيسر لهم إخراج زكاتهم عند حولان حولها، وأيضاً كانت الغاية من تأدية الزكاة في وقت وجوبها، تقديم المعونة لآلاف الأسر المحتاجة لضعف مواردهم المالية، وبقية المصارف الأخرى للزكاة، فشرع الزكاة لغاية معينة، وهي انتقال تلك الأموال للوعاء الزكوي من أيدي الأغنياء إلى أيدي الفقراء، وهذا الانتقال يتحقق عند موعد وجوبها.

وبالنظر للمبحث السابق، وهو تعجيل الزكاة، نرى أن الغاية تحققت من الزكاة في تأديتها، حتى قبل حولان الحول، لأنها وصلت لأيدي المستهدفين من الزكاة، وهذا ما دفع البعض من الدول في ظل وجود الأزمات، المطالبة بتعجيل الزكاة. أما تأجيل الزكاة هل يحقق تلك الغاية؟

إذن هذا الموضوع بحاجة أيضاً لتتبع آراء الفقهاء، والأدلة التي اعتمدوا عليها في تخريج المسألة وبيان حكمها، ونحن بحاجة أيضاً أن ننظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع، فنحن اليوم بأمس الحاجة عن ما مضى أن نتطرق لهذه المسألة ونطرحها على طاولة البحث، لأن الزكاة في ظل الأزمات الاقتصادية التي نعيشها أو التي سنعيشها أصبحت جانباً مهماً وركيزة أساسية، وكانت غير مفعلة بالشكل المطلوب، واليوم تدعو الحكومات والمؤسسات لتفعيل دور الزكاة لما تواجهه من ظروف اقتصادية صعبة، ولهذا قضية تأجيل الزكاة يُنظر إليها بعين الاعتبار، وقبل ذلك يُنظر للموقف الشرعي في هذه المسألة حتى تتضح الصورة بشكلها الكامل أمام المزكي.

ثانياً: أدلة المجيزين لتأجيل الزكاة: اختلف العلماء في حكم من بلغ النصاب ماله وحال عليه الحول، ثم بعد ذلك قام بتأخير دفع الزكاة إلى مستحقيها، فرأى بعض الفقهاء الجواز، ومنهم الإمام أبو حنيفة[32]. ورأى بعضهم المنع لما اعتمدوا عليه من النصوص الواردة في القرآن والسنة، ومن الأدلة التي استشهدوا بها المجيزين ما يلي:

الدليل الأول: أن الأمر بأداء الزكاة في قوله تعالى: «واتوا الزكاة»[33]، وقوله: «وآتوا حقه يوم حصاده»[34] على التراخي لا على الفور[35]. ومعنى أنها على التراخي، أي أن المكلف له أن يؤدي الزكاة متى شاء، فمعه منذ وقت وجوبها حتى آخر عمره، وهذا هو الأمر المطلق التي قصدته الحنفية.

فذهب الحنفية إلى أن صيغة الأمر المطلق عن التقييد الزماني لا تدل على الفور القاضي بطلب الإتيان، وامتثال الفعل عقب ورود الأمر، ولا تدل على التراخي، إنما صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل، وإيجاد حقيقته واقعاً، فهي إذن لمطلق الطلب، من غير تقييد بفور أو تراخ[36]. وبسبب إطلاق الطلب الذي قالوا به الحنفية، وعدم تقييده بالفور أو التراخي، ذهبوا إلى أنه على سبيل التراخي لا على الفور.

الدليل الثاني: أيضاً من الأمور التي استدلوا بها، هلاك المال بعد حولان الحول عليه وبلوغه النصاب، لا يضمن المكلف، حتى ولو كانت الزكاة على الفور. بخلاف صوم رمضان فإنه مطلوب فورا رؤية هلاله، لذلك من أخر صومه وجب عليه قضاؤه[37].

ثالثاً: أدلة المانعين لتأجيل الزكاة

الدليل الأول: قوله تعالى: «وآتوا الزكاة»[38]، وقوله: «وآتوا حقه يوم حصاده»[39]. أن الأمر فيهما محمول على الفور،

32 ابن عابدين، **حاشية رد المحتار على الدرر المختار**، ج2، عالم الكتب، مصر، 1423هـ، ص271.
33 سورة الأنعام، آية3.
34 سورة الأنعام، آية 43.
35 الداية، سلمان، **حكم إخفاء الزكاة وتأخيرها**، جامعة الأقصى، ج12، ع2، 2008، ص16.
36 المرجع السابق، ص16.
37 مرجع سابق، **الشويعر**، ص32، بتصرف.
38 سورة الأنعام، آية3.
39 سورة الأنعام، آية 43.

وكذلك في كل أمر مطلق عن قيد التأقيت، أو التحديد بزمن معين، وهو مذهب أكثر المالكية، والحنابلة، وبعض الشافعية وهو من المختار عندنا[40].

إذن تأدية الزكاة تكون على الفور، وليس المقصود في الآيات الكريمة التراخي، كما قال الحنفية،

ودلت على أن العبادات تفيد الفورية حديث النبي ﷺ في صلح الحديبية، عندما أمر أصحابه أن يقوموا فينحروا ثم يحلقوا، ثم بعد ذلك ما قام منهم رجل واحد، وعندما ذكر ما حدث لأم سلمة رضي الله عنها، أشارت عليه أن يقوم فينحر ويحلق دون أن يكلمهم. فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضاً[41]

والذي نستدل به هنا أن النبي ﷺ غضب عند عدم قيامهم للنحر والحلق، وهذا يفيد الفورية في أمر النبي ﷺ، الذي أمرهم به.

الدليل الثاني: أيضاً قوله تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)[42] استدلوا من هذه الآية الكريمة، أن تأخير الزكاة بدون عذر يكون اكتناز، وهذا الأمر محرم لا يقبل من صاحبه، والصدقة تأخيرها مذموم وفيه مماطلة بالنسبة لمستحقيها.

الدليل الثالث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما خالطت الصدقة مالاً قط إلا أهلكته)[43]. وهذا فيه دلالة على أن تأخير الزكاة بعد وجوبها، يكون مهلكاً للمال، ومفسداً له، ولا يكون هذا الأثر إلا على أمر محرم[44].

الدليل الرابع: أن المقصود من الزكاة دفع حاجة الفقير، وهي معجلة، فمتى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام[45].

الترجيح: الذي أراه والله أعلم، أن تأجيل الزكاة لغير عذر أمر لا يجوز شرعاً، وبهذا يكون قد أخر عبادة كلفه الله سبحانه وتعالى بها، وأرى أن أدلة المانعين للتأخير أقوى بالحجة والبيان، وقد تفوت عبادة الزكاة ودفعها لمستحقيها المكلف بحال موته، مما يترتب على تفريطه هذا غضب الله وعذابه. وبسبب تقصيره أيضاً قد يتعرض هذا المال للتلف، وعلى رأي المجيزين أنه لا يضمن هذا المال، ولكن الصحيح أنه يضمن هذا المال لأنه ناتج عن تقصيره وتفريطه في عدم دفع الزكاة عند وقت وجوبها. أما في حالة وجود العذر لتأجيل الزكاة، فالضرورة تقدر بقدرها، ويرجع بهذا لأهل الاختصاص، كعدم وجود مستحقيها مثلاً أو إخراجها لفقراء أشد فقراً من غيرهم لوقت يسير، أما أن يؤخذ الحكم على إطلاقه هكذا فلا يجوز، لأن الزكاة عون مالي قوي للمستحقين من الفقراء والمساكين والمحتاجين، يستحقونها عند حلولها، حتى يحصنوا أنفسهم من مد أيديهم للناس، ولا شك أيضاً أن إخراج الزكاة في وقتها أنفع للمكلف من تراكم الواجبات عليه، ومن عجزه مستقبلاً عن ادائها.

رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتأجيل الزكاة

1. عدم دفع أموال الزكاة بطريقة منظمة وعادلة يساهم في زيادة معدلات الفقر، وهذه الغاية التي لطالما سعت الزكاة للحد منها، وهي الهدف الأساسي والغاية المثلى من فرضها للمصارف الثمانية، ومنهم الفقراء في الدرجة الأولى.
2. قد ينشأ عن تأجيل الزكاة، انتشار البغضاء بين الفقير والغني، لأن الفقير سيشعر وقتها بأنه مُنع من حق له ضمنته الشريعة الإسلامية.
3. أيضاً الزكاة تعد دورية، ففي كل سنة يعتاد الفقير على أخذها من المكلف، وتأخير الزكاة عن وقتها يُحدث خلل في النمط الاستهلاكي لمستحقيها.

---

40 مرجع سابق، **حكم إخفاء الزكاة وتأخيرها**، ص17.
41 العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، 1407، دار الريان للتراث، ج5، ص388.
42 سورة الأنعام، آية34.
43 الشوكاني، محمد بن علي، **نيل الأوطار**، 1413، دار الحديث، مصر، ط1، ج4، ص177.
44 مرجع سابق، **التوقيت الحولي في الزكاة**، ص30.
45 مرجع سابق، **التوقيت الحولي في الزكاة**، ص31.

4. قد يؤدي تأخير الزكاة عن وقتها، لاختلاط الأموال بعضها ببعض، فيصبح من الصعب على صاحبها أن يفرق بين المال المستحق للزكاة وباقي أمواله الأخرى.
5. في حالة الضرورة بدلاً من أن نلجأ لتأخير الزكاة، نتجه لتغيير نسبة نقدية الزكاة، وهذه نرجع فيها لولي الأمر؛ وذلك (أن لولي الأمر أن يجمع الزكاة نقداً في ظروف اقتصادية معينة ويستطيع جمعها أعياناً في ظروف اقتصادية أخرى)[46]. وهذا تعريف تغيير نسبة نقدية الزكاة، وقال أيضاً: (ففي حالة التضخم يمكن لولي الأمر أن يجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية....)[47] ، وقال: (وفي حالة الانكماش فإن ولي الأمر يأخذ الزكاة على شكل سلع عينية ويوزعها على المحتاجين.)[48].
6. تأخير الزكاة، يعد مهلكاً للمال ومفسداً له، ويجني على صاحبه جناية عظيمة، لأنه إن أخر الزكاة لغير عذر، لم يحقق الغاية التي شرعت لها الزكاة، أما في حالة العذر فقلنا سابقاً الضرورة تقدر بقدرها، كما حدث عام الرمادة.

هذه الآثار التي تم ذكرها تبين الأمور السلبية التي تلحق بتأخير الزكاة.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله وأصحابه الكرام. وبعد فهذه أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:

1. أن الراجح في مسألة تعجيل الزكاة بعد بلوغ النصاب هو الجواز، أما قبل بلوغ النصاب فلا يجوز.
2. تعجيل الزكاة في ظل وجود الأزمات الاقتصادية، أمرٌ مهم لا بد منه، وأن السبب الداعي لتعجيل الزكاة، الفقر الطارئ والبطالة الطارئة.
3. تعجيل الزكاة قبل وقت الوجوب، لها آثار اقتصادية واجتماعية، تؤثر على المجتمع ككل، وعلى الأفراد بشكل خاص، وتبين أن تلك الآثار تعد إيجابية وذات أهمية كبيرة.
4. بيان أهمية تعجيل الزكاة، في ظل أزمة كورونا التي يتعرض لها العالم اليوم بشكل كبير.
5. تعجيل الزكاة قبل وقت وجوبها يعد من باب الرفق بالمكلف، وهنا المكلف لهذا المال رضي لنفسه بالأشد ألا وهو إخراج الزكاة قبل موعد وجوبها.
6. جواز تعجيل الزكاة لمدة عامين، استدلالاً بحديث العباس رضي الله عنه، عندما رخص له النبي ﷺ، بتعجيل زكاته عن عامين.
7. تأجيل إخراج الزكاة بعد حلول الحول عليها، وبلوغها النصاب، أمرٌ محرم، لغير عذر شرعي، أما في حالة وجود العذر، فالضرورة آنذاك تقدر بقدرها، كما حصل عام الرمادة.
8. تبين أن لتأجيل الزكاة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع ككل، وعلى الأفراد بشكل خاص، وتُحدث خلل في النمط الاستهلاكي لمستحقيها.
9. ويقترح في حال دعت الضرورة الاقتصادية إلى تأخير الزكاة، أن نتجه إلى تغيير نسبة نقدية الزكاة، بدلاً من تأخيرها.

هذه أهم النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال هذا البحث، فإن أحسنت في هذا البحث، فمن توفيق الله، وإن أسأت وأخطأت، فمني ومن الشيطان، وأسأل الله أن يقينا شرور أنفسنا، وأن يغفر ذنوبنا، ويستر عيوبنا، ويقبل توبتنا، إنه قريب مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

46 عبادة، إبراهيم عبد الحليم، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، 2011، اربد، جامعة اليرموك، ص18.
47 مرجع سابق، **السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي**، ص18.
48 المرجع السابق

التوصيات:

- ضرورة محاكاة الجهات المختصة لتعجيل الزكاة في ظل الأزمات الاقتصادية، وخصوصا في ظل ما خلفته أزمة كورونا.
- ضرورة تفعيل آلية تعجيل الزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية، وذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي في ظل الجوائح؛ كجائحة كورونا.
- مراجعة مسائل تأجيل اخراج الزكاة والنظر فيها ومراعاة وجود الأعذار والضرورات من خلال إعادة قراءة فقه الجوائح في ضوء الوضع الراهن.

Peer-review: Externally peer-reviewed.
Conflict of Interest: The authors have no conflict of interest to declare.
Grant Support: The authors declared that this study has received no financial support.

References

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.
ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، 1388ه، مصر، القاهرة، مكتبة القاهرة، ج2.
ابن عابدين، محمد أمين، حاشية ابن عابدين، 1412، بيروت، دار الفكر، ج2.
ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، مجموع الفتاوى، 1416، المدينة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، 1420، جماعة مؤسسة الرسالة، ج2.
العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1407، دار الريان للتراث، ج5.
ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدرر المختار، 1423، مصر، عالم الكتب، ج2.
الألباني، محمد ناصرالدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، 1405، بيروت، المكتب الإسلامي، ج3.
ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 1425، القاهرة، دار الحديث، ج2.
ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، باب من استفاد مالا، (د.ت)، مكتبة دار احياء الكتب العربية، ج3.
أبو داود، **سنن ابي داود**، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، 1430هـ، دار الرسالة العلمية، ط1، ج2.
الدارقطني، **سنن الدارقطني**، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة بالحول، 1424هـ، مؤسسة الرسالة، ط1، ج2.
الشويعر، عبد السلام، التوقيت الحولي في الزكاة وما يترتب عليها من آثار، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، 2016.
الداية، سليمان بن نصر بن أحمد، حكم إخفاء الزكاة وتأخيرها، 2008، جامعة الأقصى، ج12، ع2.
الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، 1413، مصر، دار الحديث، ط1، ج4.
العامر، صالح بن عبد اللطيف، أحكام تعجيل الزكاة، 2015، السعودية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية.
الجدعاني، حامد بن حميدان، التعجيل في إخراج الزكاة –دراسة فقهية-، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
عبادة، إبراهيم عبد الحليم، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، 2011، اربد، جامعة اليرموك.
اللاوي، عقبة، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، 2011.
الخطيب، محمود، نقل الزكاة وإمكانية تعجيلها أو تأخيرها، 2012، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
العثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع، 1422، دار ابن الجوزي، ط1، ج6.
الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2.
دار الإفتاء الأردنية، جواز إخراج زكاة المال قبل حولان الحول:
https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3566#.XpTeSJm8aDY
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، جواز تعجيل الزكاة:
https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=3568